القسم العاشر - توصيف البرنامج

أولا - أهداف البرنامج وغاياته

الهدف العام لنشاط المجتمع المدني ("النشاط") هو تمكين المواطنين التونسيين من العمل ومن مناصرة قضايا معينة وإحداث التغيير على المستوى المحلي والجهوي والوطني من أجل دفع عجلة التنمية في تونس ورفد شرعية المجتمع المدني واستدامته. ستركز التدخلات على محاور مضمونية يتراوح عددها بين خمسة وعشرة ويتم تحديدها من خلال عملية تشاركية تمتد على فترة سريان المنحة وتعكس الأولويات المحلية والإرادة السياسية والإمكانات القوية لإدخال تحسينات ملموسة على حياة المواطنين اليومية. لهذا النشاط ثلاثة أهداف رئيسية:

1. **زيادة مشاركة** المواطنين **وقدرتهم على الفعل** في سياق العمل من أجل قضايا معينة ذات مصلحة عامة ومناصرتها.
2. **تعزيز القدرات المؤسساتية** لمنظمات المجتمع المدني في تشجيع التغيير الإيجابي في ما يخص أولويات المواطنين والفئات التي تمثلها (حسب مهام المنظمة).
3. **التشجيع على الشراكات الفعالة** (الداخلية والثنائية ومتعددة القطاعات) على المستويات المحلية والجهوية والوطنية (مثل الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص) للنهوض بالأهداف المشتركة التنمية.

ثانيا - الإطار وتحدي التنمية:

السياق القُطْري:
اكتسب المجتمع المدني منذ الثورة التونسية عام 2011 حيزًا سياسيًا إضافيا ليتوطد وينفذ الأنشطة ويدعو إلى الإصلاحات. تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني (CSOs) بعد عام 2011 بنسبة بلغت 1.9 منظمة لكل 1000 نسمة. من بين 24 ألف منظمة مجتمع مدني مسجلة وفقًا لآخر إحصائيات مرصد إفادة، هناك ستة آلاف على أكثر تقدير تقوم بنشاط. وترتكز هذه المنظمات بتونس بينما لا تزال بقية البلاد تفتقر إلى التمثيل المناسب. ومن بين ملامح تحول المشهد الجمعياتي تنوع خلفيات الناشطين بها، بمن فيهم الشباب والنساء المنحدرين من مناطق حضرية وريفية. كما أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر تمثيلاً للتنوع الاقتصادي والاجتماعي في تونس رغم أن القطاع لا يزال في الغالب حضريًا تحركه النخبة.

عرض للإشكالية:
خلال فترة ما بعد 2011، أسهمت منظمات المجتمع المدني بشكل جوهري في مساعي ما بعد

الثورة للانتقال إلى نظام ديمقراطي أكثر تشاركية وإشراك المواطنين في صنع القرار. لعب المجتمع المدني دورًا مهمًا بصفته الرقابية داعيا إلى مساءلة الحكومة ومراقبة السياسات، ودعم التربية المدنية. ولكن أنشطة منظمات المجتمع المدني لا تعكس دائمًا أولويات الفئات التي تمثلها إذ غالبًا ما يتم تحفيزها للاستجابة لأولويات الجهات المانحة، كما قد تدير شؤونها قيادة هرمية تقوم على شخصية المسيّر. لم تنجح منظمات المجتمع المدني بالكامل في تبني القيم الديمقراطية، أو تحريك المواطنين والقطاع الخاص بشكل فعال، أو في الدعوة للتغيير على المستويات المحلية أو الجهوية أو الوطنية. كما أنها قد تعوزها المرونة أو القابلية للتكيف تلبية لاحتياجات مجتمعية محددة. وقد حددت خطة العمل التونسية لشراكة الحكومة المفتوحة لسنوات 2021-2023 عدة طرق لزيادة مشاركة العامة في الشأن الحكومي من جهة، ولانتهاج الحكومة حوكمة قائمة على الشفافية والمساءلة من جهة أخرى.

في حين ازدهرت منظمات المجتمع المدني التونسية بشكل ملحوظ منذ عام 2011 فأحاطت بمجموعة واسعة من الأنشطة الممولة من قبل جهات مانحة مختلفة، فإن تدفق الأموال أسهم في اختلال جهود المجتمع المدني. فقد لاحظ المانحون أن القطاع صار ضعيفًا بسبب التخلي عن المنظمات الأصغر والتركيز على المنظمات الأكبر والأكثر تمويلًا. وقد تفاقمت التحديات جراء أزمة كورونا كما لا تزال المنظمات تغير من أولوياتها استجابة للاحتياجات العاجلة في غياب تدخل الحكومة. وقد شدد مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2020 (CSOSI) على أن عدم الاستقرار السياسي و جائحة كورونا التي أصابت البلاد عام 2020 قد أثرا على استدامة منظمات المجتمع المدني في تونس.

تفتقر منظمات مختلفة من المجتمع المدني إلى الخبرة الفنية أو مهارات إعداد التقارير أو المعرفة القانونية للمشاركة الكاملة في تطوير خطط إستراتيجية ناجحة وتنفيذها. كما تضع البيروقراطية الحكومية على كل المستويات عقبات أمام عملها وعلاوة على ذلك، لا يزال التصرف المالي نقطة ضعف في هذا القطاع إذ وضع عدد قليل من هذه المنظمات أنظمة إدارة مالية فعالة. وتواجه هذه المنظمات، ولا سيما المنتصبة منها في المناطق الداخلية وعلى طول المناطق الحدودية، عقبات مالية كبيرة وتفتقر إلى المهارات الفنية المطلوبة، وكلا الأمرين يعطلان أنشطتها وقدرتها على العمل بفعالية. يعمل مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفـادة" كمركز للموارد والخبرة ولكنه يفتقر إلى الأدوات والموارد اللازمة لتزويد منظمات المجتمع المدني ببرامج بناء قدرات شاملة طويلة المدى.

طائفة أخرى من التحديات التي شددت عليها منظمات المجتمع المدني خلال المشاورات التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تشمل غياب التنسيق وتفاوت الموارد بين منظمات المجتمع المدني بـ"المركز" و الأخرى التي بـ"الأطراف". المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها أو في مدن جهوية أخرى هي أقرب إلى التأثير في السياسات واتخاذ القرار وغالباً ما تحظى بموارد أفضل، على الرغم من أن المنظمات المنتصبة في تونس تشكت هي أيضاً من تحدي

التمويل المستدام. ليس هنالك من ترابط بين المنظمات العاملة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمنظمات التي تنشط في المناطق الريفية ولا تجمع بينها شبكات تعاون واتصال. تقر المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها أنها لم تكن فعالة في الوصول إلى المنظمات الصغيرة والناشئة في المناطق الداخلية كما تقر بالحاجة إلى الاستفادة المتبادلة من المجموعات والجهات الفاعلة المحلية من خلال برامج تبادل الناشطين والتعلم. وختاما فبينما تدرك معظم المنظمات الوطنية ماهية المناصرة وشاركت فعلا في العديد من حملات المناصرة، لم تتبن نظيراتها العاملة في الجهات وبشكل كامل استراتيجيات المناصرة لإحداث التغيير على المستوى المحلي أو المجتمعي.

حل البرلمان وحالة عدم اليقين السياسي لفترة ما بعد 25 جويلية 2021 تركت منظمات المجتمع المدني دون نظيرات لها تعمل في المجال التشريعي، وزادت من إحجامها عن التحدث علنًا خوفًا مما قد يلحقها من تبعات. في حين أن البيئة القانونية والتنظيمية الحالية لعمل منظمات المجتمع المدني تعتبر تحررية، إلا أن العديد من الخبراء قلقون من أن تغيير المراسيم / القوانين سيحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بفعالية. من المرجح أن تحد النسخة المسربة بصيغتها الحالية من التمويل الجمعياتي والتمويل الدولي، مما سيجبر بعض المنظمات على وقف عملياتها.

الغرض من هذا البرنامج وعلاقته بإستراتيجية التعاون الإنمائي (CDCS) وسياسة حكومة الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى:
يسعى برنامج تعزيز منظمات المجتمع المدني إلى تمكين المواطنين التونسيين من العمل ومن مناصرة إحداث تغييرات إيجابية على المستوى المحلي والجهوي والوطني من أجل دفع عجلة التنمية في تونس ورفد شرعية المجتمع المدني واستدامته.

يتماشى النشاط المقترح مع هدف مشروع إستراتيجية CDCS الجديدة، "تم تطوير أسس من أجل أن تكون تونس صامدة مزدهرة ديمقراطية" والهدف الإنمائي المقترح DO2: "تم تعزيز العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة". وسوف يسهم النشاط مباشرة في النتائج الوسيطة المقترحة IR.2.2 "تم تمكين المجتمعات المحلية". سينسق هذا البرنامج عمله مع برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأخرى في إستراتيجية CDCS، بما في ذلك مشروع التحولات السياسية (PTP) وبرنامج معًا Ma3an.

سيسهم هذا المشروع أيضًا في صياغة مسودة سياسة تنمية القدرات المحلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي لا تزال قيد التطوير، من خلال تحويل المزيد من مسؤوليات القيادة وملكية البرنامج وصنع القرار والتنفيذ إلى الأشخاص والمؤسسات المحلية التي تمتلك القدرة والترابط والمصداقية لإحداث التغيير في مجتمعاتهم.

تدرك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الاهتمام الكبير الذي توليه الجهات المانحة لفضاء منظمات المجتمع المدني منذ عام 2011 وتأمل في تجنب أشكال مماثلة للتدخلات السابقة من قبيل تحديد موضوعات المشروع دون إسهام المواطنين والمجموعات المحلية، وعدم كفاية الأموال التي تركز على تنمية القدرات المحلية، والكثير من الدعم لبناء قدرات غير مختصة والتركيز بشكل غير متوازن على المجتمع المدني في تونس العاصمة، تدخلات لم تسفر في أغلبها عن نتائج دائمة.

برامج أخرى ممولة من المانحين:
في حين أن العديد من الجهات المانحة والمشاريع الممولة من المانحين قد عملت مع المجتمع المدني ومن خلاله، فإن البرنامج المذكور أدناه يركز صراحة على تعزيز المجتمع المدني. تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التعاون الوثيق بين نشاط المجتمع المدني وأي برامج أخرى ذات صلة.

تعزيز منظمات المجتمع المدني الناشئة في تونس - ROSE (الاتحاد الأوروبي) 2021-2026: ينفذ مشروع ROSE ائتلاف يضم أوكسفام وASF) Avocats Sans Frontières) والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) وجمعيتي، بهدف دعم المجتمع المدني الناشئ وتعزيز دوره كعامل تغيير مؤثر.

ثالثا. الأهداف / النتائج ونظرية التغيير

أ. توصيف النتائج وعلاقتها بالأهداف

طوال هذا النشاط، يكتسب المواطنون التونسيون التمكين للعمل ومناصرة إحداث التغيير الإيجابي في قضايا معينة ذات اهتمام عام على المستوى المحلي والجهوي والوطني لدفع التنمية في تونس. بالإضافة إلى ذلك، ستكون منظمات المجتمع المدني مؤهلة بشكل أفضل لبناء شرعيتها واستدامتها لتعزيز التغيير الإيجابي في ما يخص أولويات المواطنين والفئات التي تمثلها من خلال تعزيز القدرات المؤسساتية. ستتفاعل جميع الأهداف التالية معًا وتخدم من أجل موضوعات جوهرية معينة يتم تحديدها من خلال نهج تعاوني وموضوعات تعكس واقع المواطن واحتياجاته من أجل تحقيق تأثير حقيقي. تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى معالجة قضايا التمويل والاستدامة المالية التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وإلى تقديم برامج بناء قدرات مصممة خصيصًا لتغطية ما نقص من مهارات قد تحتاجها المنظمات، وإلى دعمها لتنفيذ حملات المناصرة، والدفع نحو لامركزية الموارد من أجل ضمان نفاذ أكبر لمنظمات المجتمع المدني خارج تونس العاصمة وفي الأطراف. سيعزز المستفيد من الشراكات الفعالة (الداخلية الثنائية وبين القطاعات المتعددة) على المستويات المحلية والجهوية والوطنية (كالحكومة والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص) للنهوض

بأهداف التنمية المشتركة. كما أن البرنامج سيزيد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تمثيل أولويات ناخبيها وتشجيع إنشاء شراكات أكثر فاعلية عبر القطاعات من أجل تنفيذ الأنشطة التي تحفز المشاركة النشطة للمواطنين.

النتائج المتوقعة على مستوى النشاط:

- تحسين تصور المواطنين لقدرتهم على إحداث التغيير في المشاكل المحلية.
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على تمثيل الأولويات التونسية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.
- تعزيز الشراكة الفعالة داخل القطاعات بين منظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.
- تعزيز استدامة منظمات المجتمع المدني على المدى الطويل وتعزيز تأثير مبادراتها.

الهدف 1: زيادة مشاركة المواطنين وقدرتهم على الفعل في سياق العمل من أجل قضايا معينة ذات مصلحة عامة ومناصرتها.

سيزيد المستفيد من البرنامج من قدرة الفاعلين المدنيين على تحديد وتقديم حلول قابلة للتطبيق للمشاكل المحلية. سيكتسب المواطنون فهمًا لكيفية تحسين مجتمعاتهم المحلية من خلال مقاربات تقودها جهات محلية لتحديد مبادرات المواطنين والتفاعل معها والحفاظ عليها. سيقوم المستفيد ببناء ثروات المجتمع المحلي والثقة في المجتمع المدني ما من شأنه أن يسهم في التنمية الديمقراطية الشاملة في تونس.

:النتائج المرتقبة

أ. تطوير آليات إيصال ملاحظات المواطنين على المستويين الوطني والمحلي.
ب. تمكين وزيادة المبادرات المدنية التي يقودها المواطن.
ج. تنفيذ حملات مناصرة مدنية فعالة قائمة على القضايا على المستويين المحلي والوطني.

الهدف 2: تعزيز القدرات المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني في تشجيع التغيير الإيجابي في ما يخص أولويات المواطنين والفئات التي تمثلها (حسب مهام المنظمة).

سيعمل المستفيد من البرنامج على تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على تحريك المواطنين وتعميق العلاقات مع الفئات المستهدفة. سيساعد هذا النشاط منظمات المجتمع المدني على تأمين تقبل المواطنين من خلال تحديد أولوياتهم وحلولهم بشكل أفضل. سيساعد المستفيد منظمات المجتمع المدني على الترويج لأنشطتها بشكل أفضل، بالإضافة إلى تعزيز معرفة العامة بماهية

مشاركة المواطنين. سيدعم هذا النشاط مرصد IFEDA للتوسع في مناهجه وعملياته. ستعمل كل هذه الأنشطة على زيادة الثقة المواطنين في منظمات المجتمع المدني والرفع من شرعيتها.

النتائج المرتقبة:

أ. تحسين قدرة المجتمع المدني على تحريك المواطنين وبناء الفئات التي تمثلها.
ب. تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على مناصرة تغيير السياسات.
ج. تحسين استراتيجيات الاتصال لدى منظمات المجتمع المدني وصورتها العامة.
د. تنوع مصادر التمويل لمنظمات المجتمع المدني.
ه. تقديم المساعدة الفنية إلى مرصد IFEDA.

الهدف 3: التشجيع على الشراكات الفعالة (الداخلية والثنائية ومتعددة القطاعات) على المستويات المحلية والجهوية والوطنية (مثل الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص) للنهوض بالأهداف المشتركة التنمية.

سيربط المستفيد من البرنامج المنظمات المنتصبة في تونس أو في مدن جهوية أخرى بالمجموعات والجهات الفاعلة في الأطراف، ويربط الجهات الفاعلة الخاصة (كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين) بالجهات الحكومية من أجل العمل على الأولويات المشتركة.

النتائج المرتقبة:

أ. تحديد القضايا المضمونية ومعالجتها من قبل منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم مع إسهام من أصحاب المصلحة المحليين.
ب. تعزيز المشاركة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة.
ج. تعزيز الروابط بين منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل على زيادة الروابط بين المركز والأطراف.

ب. فرضية التنمية

إذا زادت مشاركة المواطنين وقدرتهم على الفعل، **و**تم تعزيز قدرات المجتمع المدني، **و**كانت هناك شراكة أكثر فعالية عبر القطاعات تجمع المجتمع المدني على المستوى المحلي والجهوي والوطني بالحكومة وبجهات القطاع الخاص حول قضايا التنمية المشتركة، **فعندئذ** سيكون التونسيون قادرين على مناصرة قضايا معينة وإحداث التغيير على المستوى المحلي والجهوي والوطني، **و**ستتعزز شرعية منظمات المجتمع المدني وستتعزز استدامتها.

ج. الافتراضات

صاغت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذا النشاط بناءً على مجموعة الافتراضات التالية:

- تواصل توطد الديمقراطية التونسية سلميا ودون تراجع ملموس.
- لا تزال البيئة التمكينية للمجتمع المدني منفتحة وتحررية.
- أصحاب المصلحة منفتحون على التعاون مع بعضهم البعض.
- منظمات المجتمع المدني مستعدة وقادرة على قبول تمويل الجهات المانحة من حكومة الولايات المتحدة.
- يظل المواطنون على اطلاع ومستعدين للمشاركة في إحداث تغيير إيجابي.
- استمرار استقرار أوضاع الأمن والصحة العامة في تونس.
- نوع المساعدة المقدمة قابل للتكيف وعملي التوجه.